

الخطة التنفيذية للمشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على وزارة تطوير القطاع العام ضمن منظومة النزاهة الوطنية 2014-2016

الإطار الزمني التفصيلي										الإطار الزمني العام حسب الخطة *	الإجراءات الرئيسية لتنفيذ المشروع	المشروع
2016	2015	2014										
<b>تعزيز دور وحدات الرقابة الداخلية</b>												
											وضع تصور للهيكل التنظيمي لوحدات الرقابة الداخلية	1- اعتماد هيكل تنظيمي موحد لوحدات الرقابة الداخلية يتضمن الرقابة المالية والإدارية ويحدد جهة الارتباط (الوزير، أو رئيس الهيئة، أو رئيس المجلس،....)
											التنسيق مع وزارة المالية لتضمين هذا التصور في نظام الرقابة الداخلية و/أو التعليمات الصادرة بموجبه وضمن عدم وجود تعارض بين التصور اعلاه والانظمة والتعليمات المختلفة ( نظام استحداث الدوائر الحكومية، التعليمات التي ستنبثق عنه،....)	
											الربع الأول 2014- الربع الثاني 2014	
<b>تطوير معايير تقديم الخدمات الحكومية وتطويرها</b>												
											توحيد آلية عرض المعلومات الخاصة بالخدمات الحكومية	2- حصر الخدمات الحكومية وجهات تقديمها والعمل على رفع مستوى تقديمها من خلال ما يلي:
											إعداد أدلة الخدمات للدوائر الحكومية بواقع (25) دائرة سنوياً وبمعدل (6) دوائر لكل ربع.	- لتدريب المستمر والمتخصص للموظفين المعنيين بتقديم الخدمة. - تعزيز البرامج والربط الالكتروني بما يخدم تفعيل النافذة الواحدة لمنثقي الخدمة.
											الربع الأول 2014- الربع الأخير 2015	

الخطة التنفيذية للمشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على وزارة تطوير القطاع العام ضمن منظومة النزاهة الوطنية 2014-2016

الإطار الزمني التفصيلي												الإطار الزمني العام حسب الخطة *	الإجراءات الرئيسية لتنفيذ المشروع	المشروع
2016			2015			2014								
													<ul style="list-style-type: none"> <li>- مراجعة الخطوات اللازمة للحصول على الخدمة والعمل على تطويرها وتبسيطها.</li> <li>- تحسين الظروف المحيطة بتقديم الخدمة من حيث الأماكن والمرافق.</li> </ul>	
													<p>تحديد احتياجات الدوائر من أنظمة المعلومات لتقديم خدماتها واعداد مقترحات الربط الالكتروني لتسهيل عملية تقديم الخدمات بين الدوائر الحكومية ( بواقع 4 دوائر لكل عام كحد ادنى).</p>	
													<p>إعداد التقرير الفني لإعادة هندسة العمليات للخدمات المختارة (9 خدمات سنوياً)</p>	
												<p>الربع الأول 2014 - الربع الأخير 2015</p>	<p>متابعة الالتزام بتوفير متطلبات نظام تطوير الخدمات رقم (64) لسنة 2012 من قبل الدوائر الحكومية الذي يلزم الدوائر بتطوير معايير تقديم الخدمات ونشرها.</p>	<p>3- تطوير معايير تقديم الخدمات ومستوياتها المستهدفة، بحيث تقلل من السلطة التقديرية في تقديم الخدمات وتحاكي حاجات ورغبات وتوقعات متلقي الخدمة والتي يتم الوصول إليها من خلال</p>

الخطة التنفيذية للمشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على وزارة تطوير القطاع العام ضمن منظومة النزاهة الوطنية 2014-2016

الإطار الزمني التفصيلي										الإطار الزمني العام حسب الخطة *	الإجراءات الرئيسية لتنفيذ المشروع	المشروع
2016			2015			2014						
											إعداد ونشر أدلة الخدمات للدوائر الحكومية وفتحها لاطلاع متلقي الخدمة إلكترونياً وفي مواقع تقديم الخدمات.	الاستماع إلى صوت متلقي الخدمة، وتنسجم مع الممارسات الفضلى وتراعي المحددات المالية والتشريعية.
											الزام الدوائر الحكومية بنشر معايير الخدمات والالتزام بها من خلال إعداد موثيق الخدمة.	
										الربع الأول 2014 - الربع الأخير 2015	نشر أدلة خدمات للدوائر الحكومية وبواقع (25) دائرة لكل عام.	4- إلزام المؤسسات والدوائر التي تقدم الخدمات بنشر وتعميم معايير تقديم الخدمات وإصدارها في أدلة إجرائية تتضمن الإجراءات والمسؤوليات والوقت اللازم والرسوم (إن وجدت) والوثائق المطلوبة، بحيث يكون النشر في كافة الوسائل المتاحة (الموقع الإلكتروني، مكاتب خدمة الجمهور....).
										الربع الأول 2014 - مستمر	إجراء المسح الدوري لمدى التزام الدوائر بتوفير متطلبات نظام تطوير الخدمات رقم (64) لسنة 2012	5- تشديد إجراءات الرقابة والمساءلة على الالتزام بمعايير تقديم الخدمات

الخطة التنفيذية للمشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على وزارة تطوير القطاع العام ضمن منظومة النزاهة الوطنية 2014-2016

الإطار الزمني التفصيلي												الإطار الزمني العام حسب الخطة *	الإجراءات الرئيسية لتنفيذ المشروع	المشروع
2016			2015			2014								
												الربع الأول 2014 - مستمر	تنفيذ الزيارات الميدانية وإعداد تقارير التقييم ورفعها لدولة رئيس الوزراء والجهات المعنية. القيام بالزيارات الميدانية غير المعلنة بواقع 9 زيارات لكل ربع.	6- التقييم الدوري بشكل غير معنن لمستوى تقديم الخدمات وتحديد فرص ومجالات التطوير المستمر والعمل على تنفيذها بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية.
													متابعة خطة التطوير ومعالجة الثغرات إن وجدت وبناء على طلب المؤسسات.	
												الربع الأول 2014 - مستمر	حصر الخدمات التي تقدمها الدوائر الحكومية ومديرياتها في المحافظات.	7- الوصول بالخدمات الحكومية المقدمة في المحافظات والمناطق البعيدة عن العاصمة لمستوى الخدمات في المركز.
													دراسة سبل تبسيط اجراءات تقديم الخدمات في المحافظات من خلال تفويض الصلاحيات، والربط الالكتروني بين الدوائر في المركز وامتداداتها في المحافظات.	
													التعاون والتنسيق مع برنامج الحكومة الالكترونية لدراسة	



الخطة التنفيذية للمشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على وزارة تطوير القطاع العام ضمن منظومة النزاهة الوطنية 2014-2016

الإطار الزمني التفصيلي										الإطار الزمني العام حسب الخطة *	الإجراءات الرئيسية لتنفيذ المشروع	المشروع
2016			2015			2014						
											<ul style="list-style-type: none"> <li>- تنفيذ عمليات إعادة هيكلة الجهاز الحكومي.</li> <li>- تطوير الهياكل التنظيمية لمؤسسات الجهاز الحكومي ومراجعة أنظمة تنظيمها الإداري لضمان عدم تعارضها مع نظام الخدمة المدنية.</li> </ul>	
											<ul style="list-style-type: none"> <li>- تغيير مسمى لعدد من مؤسسات الجهاز الحكومي):</li> <li>- مقترح تشريعات وهياكل تنظيمية وخطط توزيع موظفين</li> <li>- هياكل تنظيمية وخطط توزيع موظفين معتمدة</li> <li>تشريعات مقرة من الحكومة</li> </ul>	
											<p>2. اجراء دراسات جديدة:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- دراسة جدوى وإمكانية إعادة هيكلة المؤسسات الواردة في قانون موازنات الوحدات الحكومية ودراسة إعادة هيكلة القطاعات المحددة</li> </ul>	

الخطة التنفيذية للمشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على وزارة تطوير القطاع العام ضمن منظومة النزاهة الوطنية 2014-2016

الإطار الزمني التفصيلي										الإطار الزمني العام حسب الخطة *	الإجراءات الرئيسية لتنفيذ المشروع	المشروع
2016			2015			2014						
											لسنة 2014	
											- رفع توصيات الدراسات وصدور قرارات من مجلس الوزراء تتضمن المؤسسات التي سيتم هيكلتها.	
											- إعداد أو تعديل التشريعات اللازمة وإقرارها من الحكومة وتحويلها لمجلس النواب.	
											- تبدأ مرحلة التنفيذ بعد إقرار التشريعات من قبل مجلس الأمة حسب البند(1).	
											3. هيكله المؤسسات الحكومية بشكل فردي	
											متابعة تطوير ومراجعة الهياكل التنظيمية لمؤسسات الجهاز	

الخطة التنفيذية للمشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على وزارة تطوير القطاع العام ضمن منظومة النزاهة الوطنية 2014-2016

الإطار الزمني التفصيلي												الإطار الزمني العام حسب الخطة *	الإجراءات الرئيسية لتنفيذ المشروع	المشروع
2016			2015			2014								
													الحكومي (بمعدل 16 مؤسسة سنوياً)	
												الربع الأول 2014-الربع الثالث 2014	10- تحديث منظومة الخدمة المدنية: - مراجعة نظام الخدمة المدنية بصورة شاملة ليواكب التطورات والتغييرات التي تطرأ على الوظيفة العامة. - تضمين نظام الخدمة المدنية أحكاماً ومواد مرتبطة بمنظومة النزاهة الوطنية ذات العلاقة بالموظف والوظيفة العامة بحيث يقلل من السلطة التقديرية للموظف ويعتمد على إجراءات واضحة ومعلنة. - بناء القدرات المؤسسية لديوان الخدمة المدنية.	
												الربع الأول 2014-الربع الثالث 2014	11- تفعيل تطبيقات مدونة السلوك الوظيفي والمهني من خلال عقد حزمة من البرامج التدريبية والتوعوية وورش العمل ذات العلاقة. عقد ورشة توعوية حول مدونة السلوك الوظيفي لمدراء الموارد البشرية في الجهاز الحكومي. عقد ورش توعوية لعدد من رؤساء الأقسام في الجهاز الحكومي	



الخطة التنفيذية للمشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على وزارة تطوير القطاع العام ضمن منظومة النزاهة الوطنية 2014-2016

الإطار الزمني التفصيلي										الإطار الزمني العام حسب الخطة *	الإجراءات الرئيسية لتنفيذ المشروع	المشروع
2016			2015			2014						
											بالتنسيق مع معهد الإدارة العامة	
											متابعة معهد الإدارة العامة لتضمين محور مدونة السلوك الوظيفي كأحد محاور البرامج التدريبية كبرنامج الموظف الجديد والإدارة الوسطى والقيادات.	
										الربيع الأول 2014 - الربيع الأخير 2016	اعتماد دليل تقييم وحدات الموارد البشرية ودليل إجراءات وحدات الموارد البشرية، وإقراره من قبل مجلس الخدمة المدنية ومجلس الوزراء.	12- بناء القدرات المؤسسية لوحدات الموارد البشرية في القطاع العام والتركيز على المحاور التالية:
											تنفيذ المشروع في خمس دوائر ريادية بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية	- إعداد واعتماد دليل إجرائي لمختلف السياسات والإجراءات التي تحكم عمل وحدات إدارة الموارد البشرية وبما يضمن شفافية وعدالة تطبيق هذه الإجراءات.
											• مراجعة ومتابعة تقارير تقييم واقع وحدات الموارد البشرية في الدوائر بشكل عام وتلمس احتياجاتها التطويرية ومجالات التحسين وتطوير التشريعات والسياسات وفقاً	- تدريب القائمين على هذه الوحدات على الأساليب والممارسات الحديثة في مجال إدارة وتنمية الموارد البشرية.
												- إكساب العاملين في تلك الوحدات مهارات ومعارف ترتبط بمفاهيم ومضامين النزاهة.

الخطة التنفيذية للمشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على وزارة تطوير القطاع العام ضمن منظومة النزاهة الوطنية 2014-2016

الإطار الزمني التفصيلي							الإطار الزمني العام حسب الخطة *	الإجراءات الرئيسية لتنفيذ المشروع	المشروع
2016		2015			2014				
							<p>للنتائج الواردة من كل من:</p> <p>- ديوان الخدمة المدنية: بخصوص التأكد من قيام وحدات الموارد البشرية بالدوائر والمؤسسات الحكومية من الالتزام بتنفيذ منهجية التقييم.</p> <p>- معهد الإدارة العامة: بخصوص قيام المعهد بتدريب مدراء واختصاصي وحدات الموارد البشرية على استخدام الدليل ومنهجية التقييم الواردة من معهد الإدارة العامة.</p> <p>• تحديث الأدلة (دليل التقييم والدليل التنظيمي لوحدات الموارد البشرية) في حال تطلب الأمر ذلك.</p>		



الخطة التنفيذية للمشاريع التي تقع مسؤولية تنفيذها على وزارة تطوير القطاع العام ضمن منظومة النزاهة الوطنية 2014-2016

الإطار الزمني التفصيلي			الإطار الزمني العام حسب الخطة *	الإجراءات الرئيسية لتنفيذ المشروع	المشروع
2016	2015	2014			
هيئات النزاهة والرقابة المدنية					
				<p>حصر وتحليل المهام الحالية للدوائر والمؤسسات العاملة في القطاع وتحديد المؤسسات التي ستتعرض (للمدمج، الإلغاء، تغيير ارتباط، تغيير نمط،...) (تم إنجازه).                      تطوير هيكل تنظيمي للقطاع وهياكل تنظيمية لمؤسساته وخطط توزيع موظفين (تم إنجازه).                      تشريعات معدلة مقررة من الحكومة (تم إنجازه).                      متابعة إجراءات التنفيذ بعد صدور قانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية.</p>	<p>14- إعادة هيكلة مؤسسات قطاع الإعلام بهدف رفع مستوى أدائها.</p>
			<p>الربع الأول 2015-الربع الأخير 2015 (تم تضمين هذا القطاع في قانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية المشار إليه في المكون الأول)</p>		